

تحقيق

لم يمرّ إخلاء سبيلك محمد منذر، المتهم بقتل زوجته، أول من أمس مرور الكرام. استقبلته عائلته استقبال الأبطال، وسط زخات الرصاص المبتهج، على بعد أمتار من عائلة الضحية، ما تسبّب بسقوط جريحين من اقارب الزوجة المغدورة، كما لم يخد الأمر من تساؤلات عن سبب قرار إخلاء السبيل، بكفالة مالية، في ظلّ تناقض لافت في مضبطة الاتهام

إخلاء سبيلك قاتك رقية منذر: تناقضات في مضبطة



من إحدى التظاهرات بمناسبة يوم المرأة العالمي (هيثم الموسوي)

راجانا حمية

هل تذكرون الرجل الذي انتظر أن تلفظ زوجته أنفاسها الأخيرة قبل أن يطلب المساعدة لها؟ هل تذكرون الزوجة الشابة التي قتلها زوجها، وهي راكعة أمام غرفة نوم أطفالها؟ هل تذكرون أنها عندما قتلت كانت تحمل جنيناً في بطنها؟ لمن لا يذكر وجه الشابة العشرينية التي قتلها زوجها بدم بارد، فهي رقية منذر التي «قتلت مرة أخرى، أمس، عندما خرج زوجها محمد منذر، المتهم بالقتل المتعمد في القرار الظني الصادر في حزيران من العام الماضي، بكفالة مالية قدرها 20 مليون ليرة لبنانية». هذا ما يقوله والد الضحية أسعد منذر لـ «الأخبار». الأب الذي أنهكه خروج «القاتل ورصاص الإبتهاج به، أكثر من موت ابنتي».

أمس، خرج «الزوج» خروج الأبطال. مرّ من أمام منزل عائلة رقية، محمولاً على اكتاف أبناء «العائلة الكبيرة»، التي تنتهي لها الضحية أيضاً، وسط «عاصفة» من الرصاص المبتهج بخروجه، ما تسبّب بإصابة وائل منذر، قريب رقية، وجذتها أيضاً. هذه العائلة، التي حملت محمد، هي نفسها التي ضغطت حتى آخر لحظة



لا يوجد في نص القرار الظني ما يشير إلى أن رقية منذر قتلت نفسها

على والد الضحية، أسعد منذر، من أجل إسقاط الدعوى، للملزمة «الجرصة»، مروجة لفرضية أن رقية انتحرت. ولمّا لم تغلق، رسمت حدوداً مع الوالد المفجوع بابنته، وتركته وحده أمام القضاء.

اليوم بعد ساعات من قرار الهيئة الإتهامية في جبل لبنان القاضي بإخلاء سبيل المدعى عليه محمد حسن منذر بـ «كفالة مالية ضامنة»، يرى الوالد نفسه مضطراً «لأخذ الحق بيدنا»، مشيراً إلى أن «وائل منذر، المصاب بطلق ناري في يده، يرفض تقديم شكوى»، مردفاً «يمكن بذو يأخذ حقاً بأيدي». أما جذة رقية، فقد أدلت «بشهادتها في المخفر، وأشارت فيها إلى أنها رأت خمسة أشخاص يطلقون النار، وكانهم يصوبونها على أحد، ولكنها لم تعرفهم لذلك



تقرير

أعمال البناء في مرجعيون وبنيت جيبك شبه متوقفة

داني الامين

قبل أكثر من 10 أشهر، أصدر وزير المالية علي حسن خليل قراراً يقضي بتعليق أعمال الترخيص والتحرير في القرى والبلدات الجنوبية الخاضعة للمسح الإلزامي، بعد الاعتداءات الكبيرة على الاملاك العامة والخاصة والمخالفات الفاضحة لقانون الترخيص والتحرير التي أثبتتها التحقيقات. نتيجة هذا القرار، جرى تعليق منح الإفادات العقارية لأصحاب الأراضي، الأمر الذي عرقل الكثير من معاملات البناء في عدد من هذه البلدات الجنوبية.

تأخر أحمد أربعة أشهر عن البدء بأعمال بناء منزله، بسبب عدم إمكانية حصوله على رخصة بناء. يقول أحمد إنه تقدّم بطلب إلى القائمقام والمحافظ للحصول على الإفادة العقارية من القاضي العقاري، التي تسمح له بالحصول على رخصة بناء من التنظيم المدني، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على الإفادة المرجوة. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منح هذه الإفادات من صلاحية القاضي العقاري الذي يسمح باعطاء افادات عقارية مؤقتة بناء على طلب استرحام يقدمه صاحب المصلحة إلى وزارة المالية.

وبعض الناشطين المتابعين للقضية، عن حصول ضغوط على الهيئة دفعتها إلى هذا الأمر. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً، إذا ما استندنا إلى مضبطة الإتهام التي سردت «شهادات الزوج المُسدس وشهود العيان والجيران وشقيقة المغدورة رقية»، والتي كانت في مجملها تركز على «فرضية الانتحار». فمثلاً، في شهادة زينة منذر، تقول الأخيرة «أنها شاهدت شقيقتها مريانة وأعلمتها أن شقيقتها رقية قتلت نفسها»، وهو ما تنفيه زينة والدة، «إن لم تصرّح بهذا مطلقاً». وبالنسبة إلى الشهود، كانت غالبية «الإقتباسات»، تشدد على «سماع الزوج بعد حادثة القول يصرخ قائلاً: زوجتي قتلت نفسها». وفي سرد الحادثة، تسرد الهيئة الرواية «كما

حدثت على لسان الزوج»، بإفادات متضاربة، فتارة يقول «دخلت عند الحادية عشرة ليلاً وقد أحضرت طعام العشاء وأعطيت زوجتي المسدّس كي تضعه في خزانة غرفة النوم واستلقيت قليلاً ثم سمعت طلقاً نارياً فاستفتت مذعوراً ورأيت رقية ممددة في المطبخ والدماء تسيل منها (...). لا أعرف إن كانت تعرف تلقيم المسدّس ولكنها تراني أفكّه عندما أنطفئه». وتارة أخرى يقول المتهم: «دخلت رقية الصالون وأخذت المسدس لا أعرف إلى أين، ودخلت لتعدّ طعام العشاء، وبينما أنا مستلق سمعت فقعة فدخلت مذعوراً ووجدت زوجتي ممددة...». وثمة رواية ثالثة ورابعة أيضاً، توردتها الهيئة على لسان المدعى عليه، إضافة إلى إفادات لشهود عيان،

وتقرير الطبيب الشرعي والأدلة الجنائية. بعض تلك المعطيات يرد للمرة الأولى، إذ لم تكن موجودة في نص القرار الظني، الذي كانت «الأخبار» قد حصلت عليه، وهذه المعطيات المستجدة هدفها إبقاء فرضية أن «رقية قتلت نفسها»، وهو ما لمحت إليه الهيئة. وهذه الأخيرة، أصدرت مضبطة إتهام بالأكثريّة بعدما تبين «أن المدعى عليه قام بإطلاق النار على زوجته قصداً من مسدّسه الحربي غير المرخص (...). إلا أن رئيس الهيئة القاضي عفيف الحكيم خالف القرار، ووضع ملاحظة لفت فيها إلى أنّ المسألة المثارة تضعنا أمام السؤال «هل أقدم المدعى عليه على قتل زوجته وفقاً للقوانين المشار إليها؟ أم هي من أقدمت على إطلاق النار على



السماسة يعرضون الحصول على افادة مقابل 300 دولار



لا تزيد على 150 متراً مربعاً، إلا أن معظم هذه الطلبات متوقفة، بسبب عدم قدرة أصحابها على الحصول على الإفادات العقارية، وبالتالي

«فان قرار وزارة الداخلية لا يستفيد منه أبناء القرى والبلدات الجنوبية الخاضعة للمسح العقاري الإلزامي». الألفاظ أن عدداً كبيراً من مخالفات البناء بدأت تظهر أخيراً، وتعرض أصحابها للعقوبات، حتى إن أحد المواطنين اضطر لدفع غرامة مالية بمليون ليرة بعدما لجأ إلى بناء خيمة قرميد منذ عدة أشهر وبدون ترخيص، «في الوقت الذي جرى فيه غض النظر عن بناء ستة منازل في إحدى قرى قضاء مرجعيون»، بحسب أحد رؤساء بلديات المنطقة، الذي أكد أن «مخالفات البناء، باتت أمراً لا مفرّ منه، لعدم القدرة على الحصول على